نضال الشعب

جبهة التحرير الفلسطينية

الاثنين 2026/6/15 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (191)

الشرعية الوطنية في مواجهة رهانات الانقسام

افتتاحية العدد

تواجه القضية الفلسطينية اليوم واحدة من أكثر مراحلها خطورة وتعقيداً، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على شعبنا الفلسطيني وما خلّفه من دمار واسع وكارثة إنسانية غير مسبوقة، بالتوازي مع حراك سياسي وإقليمي ودولي متسارع يسعى إلى رسم ملامح المرحلة المقبلة في قطاع غزة وتحديد طبيعة الترتيبات السياسية والأمنية والإدارية لليوم التالي للحرب.

وفي هذا السياق، تتواصل اللقاءات والحوارات الفلسطينية التي تستضيفها وترعاها القاهرة وسط نقاشات تتناول ملفات وقف إطلاق النار، وإعادة الإعمار، ومستقبل الحكم والإدارة في قطاع غزة، وقضايا الأمن والتمثيل السياسي، غير أن جوهر القضية لا يكمن في تفاصيل هذه الترتيبات، بل في الحفاظ على وحدة القضية الفلسطينية ووحدة التمثيل السياسي، وصون القرار الوطني المستقل في إطار الشرعية الوطنية الفلسطينية.

ولم تعد هذه النقاشات مقتصرة على معالجة التداعيات الإنسانية للحرب، بل تجاوزت ذلك إلى البحث في شكل الواقع الفلسطيني المقبل، وطبيعة المؤسسات التي ستدير قطاع غزة، وموقع القوى والفصائل الفلسطينية في المرحلة القادمة، ومن هنا تكتسب هذه الحوارات أهمية استثنائية، لأنها تتصل بمستقبل المشروع الوطني الفلسطيني برمته، لا بمجرد إدارة مرحلة انتقالية أو معالجة آثار الحرب.

وخلال الأشهر الماضية، برزت مجموعة من المبادرات والتصورات التي طرحت تحت عناوين إنهاء الحرب وتخفيف المعاناة وإعادة إعمار قطاع غزة، وفي مقدمتها الرؤية الأمريكية خطة الرئيس ترامب لمستقبل القطاع، وما رافقها من مقترحات لأطر انتقالية وآليات دولية وإقليمية تجسدت بقرار مجلس الأمن 2803 لإدارة المرحلة المقبلة، إلى جانب آليات تتعلق بتشكيل هيئات أو مجالس مؤقتة لإدارة الشؤون المدنية والأمنية، فضلاً عن تشكيل لجنة وطنية لإدارة قطاع غزة، وأدوار يجري الحديث عنها لبعض الشخصيات والمبعوثين الدوليين، وفي مقدمتهم نيكولاي ملادينوف كمفوض سامي.

كما ارتبطت هذه التصورات بنقاشات أوسع حول ما يعرف بـ «مجلس السلام» وآليات الإشراف على المرحلة الانتقالية، وصولاً إلى تمكين المؤسسات الفلسطينية من تولي مسؤولياتها تدريجياً، وبغض النظر عن المواقف من هذه الطروحات، فإنها باتت جزءاً من المشهد السياسي القائم ومن النقاشات الجارية حول مستقبل القطاع واليوم التالي للحرب.

غير أن المعيار الوطني في تقييم أي مبادرة يجب ألا يقاس بالأسماء أو الجهات الراعية، بل بمدى مساهمتها في حماية الحقوق الوطنية الفلسطينية وتعزيز وحدة النظام السياسي وتمكين المؤسسات الشرعية من أداء دورها، فالقضية الفلسطينية ليست أزمة إدارة أو ترتيبات تقنية، بل قضية تحرر وطني لشعب ما زال يناضل من أجل إنهاء الاحتلال وتجسيد دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وبغض النظر عن اختلاف المواقف، فإن الاحتلال يسعى إلى استثمار نتائج الحرب لفرض وقائع سياسية وجغرافية وأمنية جديدة، بما ينسجم مع أهدافه لإضعاف المشروع الوطني وإبقاء الشعب الفلسطيني في حالة انقسام دائم، ولذلك فإن أي مقاربة مسؤولة للمرحلة المقبلة يجب أن تنطلق من قراءة واقعية لموازين القوى والتحولات الإقليمية والدولية، بعيداً عن الأوهام والحسابات التنظيمية الضيقة والبحث عن دور ضائع.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه جولات الحوار، يبرز تساؤل مشروع حول مدى قدرتها على التأثير في مجرى الأحداث، في ظل استمرار الاحتلال بفرض وقائع جديدة على الأرض، فقد أثبتت التجربة الفلسطينية أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كثيراً ما استغلت مسارات التفاوض لكسب الوقت وتعزيز وقائعها الميدانية، بينما انشغل الفلسطينيون بالخلافات الداخلية وتعدد المرجعيات.

وما يثير القلق هو أن بعض القوى ما زالت تتعامل مع المرحلة بعقلية المناورة أو الرهان على ترتيبات خاصة تحفظ هيمنتها مجدداً على قطاع غزة خارج التوافق الوطني والشرعية الفلسطينية، غير أن المتغيرات الراهنة تؤكد أن القضية لم تعد تتعلق بأدوار فصائلية، بل بمصير شعب وقضية تواجه تحديات وجودية.

ومن هنا، فإن مستقبل قطاع غزة ليس شأناً فصائلياً، بل قضية وطنية بامتياز، تشمل الحكم والإعمار والأمن والتمثيل السياسي، ويجب أن تدار ضمن إطار وطني جامع يستند إلى الشرعية الوطنية الفلسطينية وحكومتها ومؤسساتها المعترف بها.

لقد أثبتت تجربة الانقسام منذ عام 2007 حجم الأضرار التي لحقت بالقضية نتيجة تعدد مراكز القرار وتغليب المصالح الفصائلية، كما أثبتت أن استمرار الانقسام أدى إلى إضعاف الموقف الفلسطيني وإتاحة المجال أمام الاحتلال لتكريس الفصل بين الضفة وغزة، لذلك فإن أي محاولة لإعادة إنتاج الانقسام أو تكريس صيغ موازية للشرعية الوطنية لن تؤدي إلا إلى مزيد من التعقيد وإضعاف الموقف الفلسطيني، كما أن الرهان على ترتيبات منفصلة عن الإجماع الوطني سيزيد من حالة التشتت ويمنح الاحتلال فرصاً إضافية لفرض أجندته.

إن المطلوب اليوم ليس البحث عن مكاسب ضيقة، بل استعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني وتجديد مؤسسات الشرعية الوطنية وتعزيز الشراكة السياسية على قاعدة البرنامج الوطني الجامع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالاستناد لإرادة الشعب الفلسطيني عبر صناديق الاقتراع، وليس عبر صناديق الرصاص والانقلاب على الشرعية، وفي هذا الإطار، تبقى منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والإطار الوطني الجامع لقواه، ومن هنا يجب أن تنطلق كل جهود المرحلة المقبلة من تعزيز دورها وتطوير مؤسساتها، لا من تجاوزها أو إنشاء بدائل عنها، كما أن إعادة إعمار قطاع غزة يجب ألا تختزل في بعدها الإنساني، بل أن تكون جزءاً من رؤية وطنية شاملة ترتبط بإنهاء الاحتلال وضمان وحدة الأرض الفلسطينية، فالإعمار الحقيقي لا يقتصر على البنية التحتية، بل يشمل إعادة بناء الحياة الوطنية على أسس الوحدة والشراكة.

إن شعبنا الذي قدّم تضحيات جساماً يستحق قيادة موحدة ورؤية وطنية قادرة على تجاوز الانقسام بالطرق والوسائل الديمقراطية، وتبقى اللحظة الراهنة لحظة مسؤولية تاريخية تستدعي إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة باعتبارها المدخل الحقيقي لمواجهة الاحتلال، وفي هذه اللحظة المفصلية، يبقى الرهان الحقيقي على وحدة الموقف الوطني والتمسك بالشرعية الوطنية باعتبارها الضمانة الأساسية لحماية القرار الوطني المستقل، وتمهيد الطريق نحو تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

لبنان ضحية العقيدتين الإسرائيلية والايرانية

بقلم: د. فريد اسماعيل

لبنان اليوم يقف بين مطرقة العقيدة الإسرائيلية وسندان الإيرانية، حيث تحول إلى ساحة صراع مفتوح بين مشروعين متناقضين وضحية مباشرة لنهجين ومعادلات خارجية تتجاوز ارادته الوطنية. فلبنان الدولة الصغيرة ذات البنية السياسية الهشة تحول إلى ساحة اختبار لرهانات اقليمية لا يملك القدرة على التحكم بها. ورغم ذلك، تحاول الدولة اللبنانية فرض نفسها كمرجعية وحيدة للتفاوض عن نفسها بنفسها، لكنها تواجه ضغوطا مزدوجة: إسرائيل التي تفرض شروطا قاسية، وإيران التي تجر لبنان إلى صراع اقليمي. فالعقيدة الإسرائيلية ظهرت بعد حرب تموز ٢٠٠٦ حين بلورت إسرائيل ما يعرف ب «عقيدة الضاحية « المبنية على الردع عبر التدمير وتدفيع البيئة الحاضنة الأثمان الباهظة وليس استهداف المقاتلين أو البنية العسكرية، إذ أن إسرائيل ترى أن أمنها لا يتحقق إلا عبر فرض هذه الأثمان بما يشمل البنية التحتية والتهجير، وبالتالي تكريس سياسة الأرض المحروقة في أي مواجهة والسعي إلى إنشاء شريط حدودي عازل حتى نهر الليطاني وتحويل المدنيين إلى أداة ضغط، ما يصب في خدمة مطامعها التوسعية عبر إعادة رسم خرائط المنطقة. وفي ترجمة عملية للسلوك الإسرائيلي ضمن إطار « عقيدة الضاحية «، تتعمد إسرائيل تهجير المدنيين من الجنوب وتدمير ما تبقى من منازل في القرى والبلدات بعد دخول جيش الاحتلال إليها بهدف خلق واقع أمني جديد يكسر البيئة ويخلق أزمة انسانية يرافقها الخوف، تضغط على الدولة اللبنانية والمجتمع الدولي، ما قد يدفع نحو تنازلات سياسية أو تفاوضية. وبالتالي فإن عملية التهجير والتدمير الكامل تشكل جزءًا من استراتيجية شاملة هدفها تغيير ديمغرافي لإعادة تشكيل الجنوب اللبناني بما يخدم أمنها القومي في إطار إعادة هندسة المجتمع اللبناني والمنطقة.

من ناحية أخرى، اغرقت إيران لبنان في وحول عقيدتها الأمنية والعقائدية والسياسية باستخدام حزب الله كذراع مركزي في مشروعها الاقليمي. فالنفوذ الإيراني في لبنان ليس مجرد دعم عسكري بل مشروع استراتيجي متشابك مع ملفات اقليمية أخرى ممتد منذ نشأة الجمهورية الإسلامية، أحسن الاستثمار في خطاب» دعم المستضعفين «، ما جعل لبنان ساحة مثالية لترجمة هذا النهج وأسس لنشوء حزب الله كتنظيم عقائدي مسلح مرتبط بطهران، تطور من تنظيم محلي إلى ذراع ايراني اقليمي يجمع بين البعد العسكري والسياسي والاجتماعي، تمكن من خلق بيئة موالية أساسها « الطائفة «، ما مكنه من التغلغل وتثبيت مواقعه داخل قطاعات وادارات الدولة. ما أسهم في وضع لبنان في قلب الصراعات الاقليمية والدولية وقيد استقلالية قراره السياسي وساهم إلى جانب عوامل أخرى بعرقلة تنفيذ بنود مركزية في اتفاق الطائف الذي كان من شأنه وضع لبنان على سكة بناء الدولة الوطنية المدنية. فإيران تعتبر وجود حزب الله امتدادا لعمقها الاستراتيجي ورأس أذرعها في المنطقة، وترى ان أي استهداف له هو استهداف لها، ما يعكس اصرارها على دمج لبنان في عقيدتها الأمنية واستخدام الساحة اللبنانية كورقة ضغط في المفاوضات النووية مع الغرب، ما يربط مستقبل لبنان بمسارات إقليمية أكبر. فقد ذكر المحلل الإسرائيلي تسفي برئيل في مقال نشرته صحيفة هآرتس العبرية أن الجولة الأخيرة من التصعيد بين إيران ودولة الاحتلال رغم قصر مدتها أظهرت تحولات استراتيجية عميقة في رؤية طهران لموقعها الاقليمي وآليات الردع التي تعتمدها، وباتت تنظر إلى لبنان بوصفه أحد أهم ركائز مشروعها الاقليمي في ظل التحديات التي يواجهها حزب الله داخليا ومحاولات الحكومة اللبنانية تعزيز دور الدولة وتقليص نفوذ الحزب العسكري والسياسي. ورأى الكاتب أن الردود الإيرانية على الضربة الإسرائيلية على الضاحية لا ترتبط فقط بحماية حزب الله، بل تنبع من تصور أوسع يعتبر ان لبنان جزءًا من الأمن القومي الإيراني في إطار رؤية تسعى الى ربط ساحات النفوذ المختلفة ضمن منظومة استراتيجية واحدة، مستفيدة من واقع أن أي تصعيد كبير ضدها قد ينعكس على أمن الطاقة والاقتصاد العالميين.

في ظل هذا الواقع يجد لبنان نفسه وقد تحول إلى ضحية مزدوجة: ضحية التدمير والردع الإسرائيلي، وضحية التوظيف الإيراني له كساحة مواجهة مفتوحة، سيما وانه يعاني منذ نشأته ونتيجة هيكليته الطائفية من مآزق بنيوية وجدت انعكاساتها في غياب وحدة القرار الوطني الذي تتجاذبه مختلف القوى السياسية والطائفية بما يتناسب مع مصالحها وداعميها الخارجيين، ما أسهم في تعميق هشاشة المؤسسات أمام نفوذ القوى الاقليمية وتآكل للسيادة الوطنية. اما الخروج من هذا المأزق فيتطلب إعادة بناء مشروع وطني مستقل رغم الانقسام العمودي والشرخ الطائفي والسياسي والولاءات المتناقضة، يتجاوز الاستقطابات التقليدية والطائفية ويعيد للبنان دوره كدولة ذات سيادة وكمرجعية وحيدة، لا كساحة صراع بالوكالة. ومع كل الكوارث والنكبات التي حملتها التحولات الكبرى في العالم والاقليم وبشكل خاص في فلسطين ولبنان، إلا أنها دفعت الأطراف اللبنانية للقبول برئيس للجمهورية ورئيس للحكومة من خارج الصندوق، وفر لهما مروحة واسعة من الحركة واتخاذ القرارات متكئين على دعم شعبي واسع وغطاء دولي وعربي غير مسبوق. فالأثمان التي يدفعها لبنان بفعل صراع العقيدتين على أرضه والتي أودت بحياة الآلاف من الأرواح واحتلال جزء كبير من الجنوب اللبناني وتدمير وتجريف عشرات القرى والبلدات وتشريد أكثر من مليون مواطن في ظل انهيار اقتصادي وهشاشة سياسية وارباك مجتمعي وتحريض طائفي، دفعت برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إلى التقاط كرة النار الملتهبة واتخاذ القرار بالشروع في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل مجبرين لإنقاذ ما تبقى واسترجاع ما خسره من أرض، متكئين أيضا على اهتمام الرئيس الأميركي ترامب بلبنان، رغم أن هذا الاهتمام ليس نابعا من رؤية استراتيجية شاملة كالتي يوليها لإسرائيل أو الخليج، بل يرتبط بعدة عوامل متشابكة جعلت لبنان حاضرا أكثر من المتوقع في خطاباته وسياساته، منها العلاقات العائلية ووجود شخصيات لبنانية مقربة من ترامب مثل رجل الأعمال مسعد بولس والد زوج ابنته الذي ساهم في إبراز لبنان داخل دائرة اهتمامه، كذلك الجالية اللبنانية في أمريكا التي صوتت في غالبيتها لترامب وتضم بعض رجال الأعمال والسياسيين اللبنانيين في الولايات المتحدة الذين سعوا للتأثير على الإدارة عبر علاقاتهم ومواقعهم الادارية، ولعبوا دورا في تعزيز صورة لبنان كبلد يحتاج دعما اقتصاديا وسياسيا، إضافة الى عوامل أخرى دفعت الولايات المتحدة الى دعم الجيش اللبناني باعتباره مؤسسة رسمية يمكن أن تلعب دورا في تقليص النفوذ الايراني وتعزيز دور الدولة والمؤسسات الرسمية.

لبنان الرسمي يعمل جاهدا رغم اتهامات التخوين والتصهين على إطفاء كرة النار المتدحرجة وتطهير لبنان من العقيدتين الإسرائيلية والإيرانية. فمع الجانب الإسرائيلي يعمل عبر التفاوض على وقف فعلي لإطلاق النار وترتيبات تؤدي الى انسحاب إسرائيلي كامل، وفي الوقت نفسه يتخذ اجراءات في مواجهة الهيمنة الإيرانية منها منع الطيران الإيراني من الهبوط في مطار بيروت واجبار أعضاء الحرس الثوري على الخروج من لبنان وعدم اعتماد السفير الايراني الجديد وفرض تأشيرات دخول واصراره على حصرية السلاح بيد الدولة كما حق التفاوض ربما سيتمكن لبنان نسبيا من تبريد كرة النار، لكنه لن يخرج من أزماته إلا إذا قفز اللبنانيون فوق الولاءات وبناء مشروع وطني مستقل ركيزته الدولة ذات السيادة الكاملة.

مأزق سياسي مفتوح بين غياب الإرادة وإعادة إنتاج الأزمة

بقلم: محمد علوش

يشكّل الانقسام الفلسطيني الممتد منذ سنوات طويلة أحد أخطر التحديات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني في واحدة من أكثر لحظاته التاريخية حساسية وتعقيداً، حيث تتقاطع حرب الإبادة والعدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني مع مشروع أمريكي – إسرائيلي يسعى إلى إعادة صياغة الواقع السياسي والجغرافي والحقوقي بما يخدم أهداف التصفية النهائية للقضية الفلسطينية، وفي هذا السياق، تبدو المفارقة صارخة بين حجم التضحيات الفلسطينية الهائلة وبين العجز المستمر عن تحويل هذه اللحظة الكارثية إلى لحظة وحدة وطنية جامعة تعيد الاعتبار للمشروع الوطني وتمنحه القدرة على الصمود والمواجهة.

فلم تنجح المجازر المتواصلة، ولا تصاعد إرهاب المستوطنين، ولا سياسات حكومة الاحتلال القائمة على القتل والتدمير والتهجير، في دفع الأطراف الفلسطينية نحو إعادة صياغة جادة للعلاقة فيما بينها، بل على العكس، ما زال الانقسام يفرض حضوره بوصفه حالة سياسية قائمة ومتجذرة، تتجدد بأشكال مختلفة وتعيد إنتاج نفسها كلما بدا أن هناك فرصة لتجاوزه، وهذا الواقع لم يعد مجرد خلاف سياسي أو اختلاف في الرؤى، بل تحول إلى بنية سياسية مكتملة لها أدواتها ومؤسساتها ومصالحها، بحيث أصبح من الصعب التعامل معه كمرحلة عابرة أو أزمة يمكن تجاوزها ببيان أو تفاهم محدود.

لقد أثبتت التجربة أن كل مسارات الحوار الوطني التي جرت خلال السنوات الماضية لم تصل إلى نتائج حقيقية قادرة على إنهاء الانقسام، بل بقيت في معظمها محكومة بمنطق إدارة الأزمة لا حلها، وحتى اللقاءات التي رعيت في أكثر من عاصمة، بما في ذلك تلك التي عقدت في بكين، لم تفض إلى تطبيق فعلي ومستدام لما تم التوافق عليه، ما يعكس غياب الإرادة السياسية الجدية لدى الأطراف المختلفة للانتقال من مربع الانقسام إلى مربع الوحدة، ومن هنا فإن المشكلة لا تكمن في غياب الوساطات أو المبادرات، بل في غياب القرار الوطني الفلسطيني الموحد القادر على فرض مسار سياسي جديد يعيد بناء النظام السياسي على أسس جامعة.

وفي هذا السياق، لم تسهم الاصطفافات والتحالفات السياسية التي تشكلت في أكثر من محطة إقليمية، بما فيها اللقاءات التي جرت في مصر، في معالجة جوهر الأزمة، بل في كثير من الأحيان أعادت إنتاجها بصيغ مختلفة، حيث طغت الحسابات الفصائلية والاعتبارات الضيقة على المصلحة الوطنية العامة، وتحول الانقسام من حالة طارئة إلى واقع يتم التكيف معه وإدارته بدلاً من تجاوزه، وهكذا باتت العملية السياسية الفلسطينية تدور في حلقة مغلقة، حيث يتم الحديث عن الوحدة في الخطاب، بينما يتم ترسيخ الانقسام في الممارسة.

وفي موازاة ذلك، تعيش منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الإطار الوطني التاريخي الجامع، حالة من التراجع في دورها ووظيفتها التمثيلية، نتيجة غياب التفعيل المؤسسي الحقيقي وتراجع آليات المشاركة والتجديد، وهذا الأمر جعلها بحاجة ملحة إلى إعادة بناء شاملة لا تقوم على التوظيف السياسي أو الاستخدام الظرفي، بل على إعادة الاعتبار لدورها التمثيلي الوطني، من خلال تفعيل مؤسساتها، وإعادة هيكلة هيئاتها، وتجديد دمائها السياسية، بما يضمن استعادة مكانتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده.

إن استمرار هذا الواقع يطرح بشكل جدي مسألة جدوى الحوارات التقليدية والشعارات المتكررة حول الوحدة الوطنية، في ظل غياب النتائج الفعلية على الأرض، ومن هنا تتعاظم الحاجة إلى الانتقال نحو مسار سياسي مختلف يقوم على إعادة إنتاج النظام السياسي الفلسطيني برمته، وفي مقدمة ذلك الذهاب إلى الانتخابات العامة باعتبارها المدخل الأكثر واقعية لإعادة بناء الشرعية السياسية وتجديدها على أسس ديمقراطية، تتيح للشعب الفلسطيني أن يقرر خياراته بعيداً عن التجاذبات الفصائلية والتفاهمات الجزئية.

إن الانتخابات ليست مجرد إجراء تقني أو محطة إجرائية، بل هي عملية سياسية عميقة تعيد تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وتمنحه شرعية جديدة، شريطة أن تجرى في بيئة سياسية وقانونية تضمن حرية المشاركة، وتكافؤ الفرص، واحترام النتائج، والالتزام بها من جميع الأطراف، وبدون ذلك، ستبقى العملية السياسية تدور في دائرة مغلقة تعيد إنتاج الأزمة ذاتها بدل حلها.

إن الانقسام الفلسطيني لم يعد مجرد أزمة داخلية، بل أصبح أحد أبرز عوامل إضعاف المشروع الوطني في مواجهة المشروع الاستعماري الإسرائيلي، ومع استمرار هذا الواقع، تتعمق الفجوة بين حجم التحديات التاريخية التي تواجه الشعب الفلسطيني وبين قدرة النظام السياسي على الاستجابة لها، ومن هنا فإن اللحظة الراهنة تفرض سؤالاً وجودياً لا يمكن الهروب منه: إما إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية ووحدوية شاملة، أو الاستمرار في إدارة الانقسام بما يعنيه ذلك من استنزاف متواصل للمشروع الوطني برمته، في لحظة تاريخية لا تحتمل المزيد من التشتت أو التأجيل.

نفاذ الادوية والمستهلكات الطبية بالمرافق الحكومية كارثة تهدد حياة آلاف المرضى

مسؤولون: الحصار المالي والقرصنة على المقاصة أوصلت القطاع الصحي الفلسطيني الى الهاوية

دائرة النقابات المهنية بالنضال الشعبي تحذر من انهيار وشيك وتطلق نداء استغاثة

تقرير – نائل موسى

يواجه آلاف المرضى في الضفة الغربية وقطاع غزة ممن يعانون امراضا عضال او تطلب حالتهم تدخلات جراحية من حاملي التأمين الحكومي ومحدودي الدخل، خطر الموت، جراء نفاذ او شح الأدوية والمستهلكات الطبية في مستشفيات ومستودعات وزارة الصحة الرئيسية في المدن والعيادات الفرعية بدأ يتفاقم قبل عامين وبلغ اليوم مرحلة حرجة في ظل مديونية ناهزت 4 مليارات شيكل وانعدام القدرة على شراء الخدمات.

وتجمع الجهات الرسمية والأهلية والشعبية والدولية المعنية على ان القطاع الصحي الفلسطيني برمته يعيش كارثة غير مسبوقة على حافة الهاوية جراء تقلص قدرة وزارة الصحة على توفير الادوية والمستلزمات الطبية وبما فيها الأساسية والضرورية لإنقاذ الحياة لمن يعانون امرضا مزمنة وتلك اللازمة لتشغيل غرف العمليات الجراحية وغسيل الكلى جراء الحصار المالي الشديد الذي تفرضه حكومة نتنياهو على السلطة الوطنية باحتجاز أموال المقاصة وعرقلة دخول المساعدات والامدادات وتدمير بنية قطاع الصحة الفلسطيني في القطاع من جانب وشح الدعم الدولي والعربي رغم قرارات بشأن شبكة الأمان المالي.

وتظهر الإحصاءات استفادة أكثر من مليون ونصف المليون مواطن من التأمين الصحي الحكومي، فيما دفعت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة أعدادا متزايدة إلى الاعتماد على خدمات القطاع العام حيث منحت الحكومة عشرات الآلاف من بطاقات التأمين الصحي المجانية للفئات الأكثر فقرا وللعمال الذين فقدوا مصادر دخلهم مؤخرا، الأمر الذي زاد الضغط على المرافق في توقيت حرج.

ومثل أكثر من 4 الاف مريض بالسرطان، تشعر سلام ان حياتها باتت مهدده مع تدهور صحتها المستمر في ظل عجزها عن توفير الادوية والغذاء وفق بروتوكول العلاج والذي يتضمن وصفات باهظة الثمن تفوق قدرتها على التفكير في توفيرها على نفقتها بعد فقدت في الصيدلية للشهر الثالث وتداعيات الاضراب النقابي المطلبي، رغم سعي مشفى رام الله الى تأمينها من مشفى المطلع في القدس، وتحويلها اليه او الى مستشفى خاص.

وتقول وزاره الصحة ان نقص الأدوية رغم فداحته وتداعياته يبقى قمة جبل جليد الأزمة الصحية التي تتفاقم بسرعة جراء الإضرابات النقابية وتراكم الديون وغيرها، دعتها الى دق ناقوس الخطر والتحذير من أن حياة آلاف المرضى باتت مهددة. ومنهم أكثر من 4 آلاف مريض سرطان وآلاف مرضى غسيل الكلى، في ظل تراجع غير مسبوق في المخزون الاستراتيجي من الأدوية والمواد المخبرية، موضحة أن أكثر من ثلث الأصناف المدرجة على قائمة الأدوية الأساسية نفد بالكامل، وتراجع مخزون مئات الأصناف الأخرى إلى ما دون حد الطلب الطارئ.

وتوفر وزارة الصحة 520 صنفا دوائيا أساسيا، إلا أن 180 صنفا منها نفذت بفعل الأزمة المالية والحصار المالي، وتتفاقم قطاع الأورام مع فقدان 50 صنفا من أصل 97 دواء مخصصا لعلاج مرضى السرطان.

وتشهد المستودعات المركزية للوزارة نقصا حادا في المستهلكات الطبية التخصصية، من بينها فلاتر غسيل الكلى التي تشكل ضرورة أساسية لاستمرار العلاج، وغيابها يعني الموت البطيء للمرضى. كما تعاني المستشفيات من شح في الخيوط الجراحية، لا سيما الأنواع الدقيقة المستخدمة في العمليات الحساسة، مثل جراحات القلب، ونقص في مستلزمات القسطرة القلبية، بما يشمل القسطرات والدعامات، الأمر الذي أدى إلى تأجيل بعض الإجراءات التدخلية.

وتشير بيانات مستودعات المواد المخبرية إلى اتساع الفجوة بين التوريد والاستهلاك، حيث نفد 79 صنفا من المواد المخبرية بشكل كامل، إلى جانب 265 صنفا من المستهلكات الطبية التخصصية التي سجلت رصيدا صفريا.

وامتد تأثير الأزمة إلى غرف العمليات، نتيجة النقص في المستهلكات الطبية إلى جانب إضراب الأطباء، فبعد أن أجرت المستشفيات نحو 65 ألف عملية جراحية كبرى وصغرى خلال عام 2025، لم يتجاوز عدد العمليات المنفذة منذ بداية عام 2026 وحتى الأول من حزيران/ يونيو الجاري 19.5 ألف عملية، فيما جرى تأجيل أكثر من 11 ألف عملية مبرمجة.

وفيما يدفع الاحتلال القطاع الصحي الفلسطيني الى الانهيار، اعتمدت منظمة الصحة العالمية في أعمال الدورة (79) لجمعيتها المنعقدة من (18-23) أيار/مايو الماضي، مشروعي قرارين لصالح الأوضاع الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة بأغلبية ساحقة أكدا خطورة التدهور الإنساني والصحي المتفاقم، خصوصاً في قطاع غزة، مشيراً إلى ارتباط تدهور الوضع الغذائي والصحي بسياسات التجويع ومنع الإمدادات الأساسية، وما يرافق ذلك من انهيار في المنظومة الصحية وارتفاع خطر تفشي الأوبئة.

كما شدد على ضرورة حماية المرافق الحيوية، وضمان إدخال الوقود والمستلزمات الطبية دون عوائق، وتأمين اللقاحات والأدوية وخدمات الصحة النفسية، والالتزام بتدابير محكمة العدل الدولية، بما يشمل فتح المعابر وتسهيل الإجلاء الطبي.

ورغم أعلى مستويات التأييد الدولية للملف الفلسطيني داخل المنظمة

الأممية واشادة وزير الصحة ماجد أبو رمضان بالقرارين واعتبار اعتمادهما رسالة دولية واضحة تؤكد أن العالم لم يعد قادراً على تجاهل الكارثة الصحية والإنسانية في فلسطين. الا ان التنفيذ العملي يبقى محط تساؤل جراء تجاهل حكومة نتنياهو للقوانين والمنظومة الدولية واستخفافها بقراراتها.

وتحذرت نقابة الصيادلة واتحاد الصناعات الدوائية اتحاد موردي الأدوية والتجهيزات الطبية من التداعيات الخطيرة والمتسارعة للأزمة المالية الحكومية على القطاع الصحي والدوائي، مؤكدة أن استمرار الأزمة يهدد الأمن الدوائي الفلسطيني ويضع حق المرضى في الحصول على العلاج أمام مخاطر حقيقية وغير مسبوقة. مؤكدة أن الأزمة تجاوزت حدود تأخر الرواتب والمستحقات المالية، إلى أزمة شاملة تهدد استدامة المنظومة الصحية الفلسطينية بكامل مكوناتها، في وقت يواجه فيه الشعب الفلسطيني ظروفاً إنسانية واقتصادية بالغة الصعوبة، خاصة في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة وما رافقها من ضغوط غير مسبوقة على القطاع الصحي.

وتقول شركات ومصانع ومستودعات الأدوية انها تواجه تحديات متزايدة نتيجة تراكم المستحقات المالية الكبيرة المترتبة على وزارة الصحة، الأمر الذي أضعف قدرتها على تمويل عمليات الاستيراد والتصنيع والتوريد، ورفع من حجم المخاطر التي تهدد استمرارية توفر الأدوية في السوق الفلسطيني. داعية الحكومة إلى التدخل العاجل لوضع خطة واضحة لمعالجة الأزمة المالية معتبره الأمن الدوائي الفلسطيني جزء من الأمن الوطني، وأولوية وطنية وإنسانية عاجلة.

وتشكل أموال المقاصة 68% من إجمالي الموارد المالية الفلسطينية ويأتي احتجازها ضمن سياسة متشددة ينفذها وزير مالية الاحتلال المستوطن المتطرف سموتريتش لخنق واضعاف ودفع السلطة الوطنية الى الانهيار حيث تجاوزت الأموال المحتجزة حتى نهاية أيار الماضي 5 مليارات دولار.

ويقول مدير مركز الاتصال الحكومي، محمد أبو الرب، أن القطاع الصحي يتصدر بنود الإنفاق في الموازنة العامة، إلا أن الحكومة تواجه أزمة مالية خانقة تحد من قدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة مع استمرار الاحتلال باحتجاز أموال المقاصة، ما انعكس بشكل مباشر على قدرة الحكومة على إدارة الشأن العام وتقديم الخدمات الأساسية

وبحسب أبو الرب فان الحكومة تعمل بموارد محدودة لا تتجاوز 10% فقط من الموارد المتاحة، في وقت زادت فيه الأزمة الاقتصادية وتراجع النشاط الاقتصادي المحلي من الضغوط على الإيرادات الداخلية، ما دفعها الى تبني موازنة طوارئ لعام 2026 لإعادة توجيه التدفقات النقدية نحو القطاعات الأكثر حيوية، وفي مقدمتها الصحة والتعليم.

وأكد أن الحكومة استمرت في تحويل الحالات المرضية المنقذة للحياة إلى مستشفيات القطاع الخاص، وأن هذه التحويلات تكلف الخزينة سنويا ما يزيد على مليار شيكل، كما عملت على توفير دفعات إسعافيه لشركات الأدوية والمستشفيات الخاصة، والسعي لتجنيد دعم مالي من الجهات المانحة. في ظل مديونية مستحقة تبلغ 3.8 مليار شيقل

وزارة الصحة ناشدت الجهات المانحة توفير أدوية منقذة للحياة بقيمة 50 مليون دولار بشكل عاجل، و50 مليون أخرى لتأمين أدوية أساسية بالغة الأهمية، وتوفير 60 مليون شيقل شهريا لتغطية رواتب موظفيها لضمان استمرارية الخدمات الصحية.

كما ألقت الأزمة المالية بظلال ثقيلة على العلاقة بين وزارة الصحة والقطاع الطبي الخاص والأهلي، الذي يوفر48% من أسرّة المستشفيات في الضفة، في وقت بلغت فيه المديونية المستحقة لهذا القطاع على الحكومة 2.7 مليار شيقل، ومديونية اتحاد موردي الأدوية والمستلزمات الطبية إلى مليار و350 مليون شيقل.

ووصف المدير التنفيذي لاتحاد موردي الأدوية والمستلزمات الطبية، مهند حبش، الأزمة بأنها «مرعبة جدا»، مشيرا إلى أن مديونية الحكومة للشركات العاملة في القطاع لم تبلغ هذا المستوى وأن انعدام السيولة المالية أجبر الشركات على تقليص حجم التوريد

وأكد أن اتحاد موردي الأدوية اتفق مع الجهات الرسمية على إعطاء الأولوية للأدوية المنقذة للحياة وعدم وقف تزويد مخازن وزارة الصحة بها، كأدوية السرطان ومستلزمات غسيل الكلى والعمليات الجراحية، إلا أن استمرار الأزمة يهدد حتى هذه الإمدادات.

وقال رئيس اتحاد المستشفيات الخاصة والأهلية في الضفة، يوسف التكروري، أن المستشفيات لم تعد قادرة على استقبال المرضى المحولين من القطاع الحكومي، نتيجة عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موظفيها وكوادرها الطبية.

وأشار إلى أن (18 مستشفى) تواجه ضغطا متزايدا نتيجة تحويل أعداد أكبر من المرضى إليها، في ظل تقليص الدوام والإضرابات المرتبطة بالأزمة المالية في القطاع الحكومي، الأمر الذي استنزف قدراتها التشغيلية وفاقم التحديات.

وفي مواجهة تداعيات الازمة، أعلنت وزارتا المالية والصحة أنهما تعملان بشكل حثيث لاستكمال ترتيبات عاجلة لضمان توريد كميات طارئة من الأدوية والمستهلكات الطبية المنقذة للحياة، وتلك المخصصة للأورام والأمراض المزمنة، في إطار الجهود المشتركة لإدارة الأزمة الأشد خطورة التي تواجه القطاع الصحي، وبما يحافظ على حياة المرضى، ويمنع الانهيار.

الوزارتان، وضعت العالم أجمع أمام مسؤولياته، إزاء استمرار الاحتلال باحتجاز أموال المقاصة للعام الثاني فيما عبرتا عن تقديرهما لموظفي القطاع العام لالتزامهم بخدمة أبناء شعبهم رغم الظروف الصعبة التي يمرون بها، لا سيما العاملون في القطاع الصحي من أطباء ومهن طبية مساندة، مؤكده أن الحكومة تعطي الأولوية في إنفاق ما هو متاح على القطاعات المرتبطة بالخدمات ، واعلنتا توافقهما على الاستجابة للوضع الخاص المتعلق بالأطباء المقيمين وأطباء الامتياز والكادر الطبي ممن هم في حكمهم في المراكز الصحية الحكومية، لمساعدتهم على الاستمرار في تقديم الخدمة للمرضى، مع الأخذ بعين الاعتبار ضغوط العمل والأعباء الكبيرة الملقاة على كاهلهم. وأهابت الوزارتان، في لحظة فارقة بين بقاء الخدمة وانهيارها، بجميع النقابات التوقف عن أي إجراءات تتعلق بالامتناع عن العمل.

وتحذر وزارة الصحة، من تسارع تفاقم أزمة الأدوية والمخزون الدوائي والمخبري والمستهلكات الطبية، مؤكدة أن أكثر من ثلث الأصناف الدوائية الموجودة في قائمة الأدوية الأساسية بات رصيدها صفر، وأن مئات الأصناف رصيدها أقل من حد الطلب الطارئ.

وأكدت، أن الحكومة تبذل جهودا حثيثة وعلى مدار الساعة لمنع انهيار الخدمات الصحية، رغم الظروف المالية الاستثنائية، عبر إدارة الموارد المتاحة بأعلى درجات الكفاءة، وإعطاء الأولوية للاحتياجات الصحية الطارئة والأساسية، وتأمين ما يمكن من أدوية ومستهلكات وخدمات صحية للحفاظ على استمرارية تقديم الرعاية للمواطنين.

وأشارت الوزارة إلى أن الأزمة الحالية تتزامن مع استمرار الكارثة الصحية والإنسانية في قطاع غزة، حيث تواجه المرافق الصحية هناك نقصًا حادًا في الأدوية والمستهلكات الطبية والوقود والمستلزمات المنقذة للحياة، في ظل التدمير الواسع للمستشفيات والمراكز الصحية، والاستنزاف المستمر للطواقم الطبية. فيما الاحتياجات الصحية تتزايد بشكل غير مسبوق، في وقت تعاني فيه المنظومة الصحية من نقص حاد في الإمكانيات والموارد، الأمر الذي يضاعف حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المؤسسات الصحية الفلسطينية ويستدعي تحركًا دوليًا عاجلًا لضمان تدفق الإمدادات الطبية والإنسانية بشكل مستدام ودون عوائق.

دائرة النقابات المهنية في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بدورها وجهت نداء الى المؤسسات الدولية والإنسانية، للتدخل العاجل وتقديم الدعم للقطاع الصحي الفلسطيني، تجنبا لانهيار الخدمات الصحية الأساسية، وما يترتب عليه من تداعيات إنسانية خطيرة تمس حياة آلاف المرضى، مشدده على ان خطورة الوضع يتطلب التحرك الفعلي تجاه الازمة الحادة الناجمة عن الحصار المالي والسياسي المفروض على السلطة الفلسطينية واستمرار قرصنة اموال المقاصة.

ترامب: أنا من أقرر.. هل تغيرت طبيعة العلاقة بين واشنطن وتل أبيب؟

بقلم: خليل حمد

لم تُستأنف الحرب تماماً، لكن الهدنة انهارت. يبدو التوصيف غير منطقي أبداً، لكنه يحدث في منطقة شرق المتوسط بشكل ما. القصف المتبادل بين إيران من جهة و»إسرائيل» ثم «الولايات المتحدة» من جهة أخرى، لم يستهدف مثلاً «تفاؤل» الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإمكانية التوصل إلى اتفاق مع طهران قريباً، وإن كانت تصريحات الرجل في هذا الإطار تبدو متناقضة بدورها ، لكن هذا التصعيد المحسوب من كلا الطرفين كان هدفه التوصل لاتفاق خفض التصعيد .

على المقلب الآخر، يعيش قادة الاحتلال الإسرائيلي في كبسولة خاصة بهم، ويعتقدون أنهم قادرون على مواصلة الحرب على الجميع، وليس على لبنان فقط، وعلى جر المنطقة بأسرها إلى اشتباك واسع بالاشتراك مع حليفهم الأمريكي. دعكم من تصريحات ترامب المتتالية عن أنه هو صاحب القرار، وأنه هو الطرف الأقوى في العلاقة مع نتنياهو!

وعليه فإن ما جرى ويجري يثبت بوضوح أن «الهدنة» التي مرت بها الحرب المستمرة لم تكن إلا ستاراً هشاً يخفي خلفه مزيداً من التصعيد المحسوب بدقة ، ويثبت أيضاً أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و»إسرائيل» لم تعد كما كانت سابقاً، والبحث عن أسباب التغيُّر هذه تقودنا إلى واشنطن وتل أبيب فمهما كان حجم الشراكة العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ومشاركة إسرائيل الفاعلة فيها ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بصرف النظر عن الإدارة التي تقوده لا ترى في إسرائيل حليفا استراتيجيا بقدر ما ترى فيها دولة ذات دور وظيفي . المكالمة هاتفية بين ترامب ورئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو استمرت ساعة كاملة مطلع حزيران/ يونيو الجاري تخللها صراخ وعبارات نابية، ووصف لنتنياهو بـ»المجنون» واتهامه بنكران الجميل لكون الرئيس الأمريكي أنقذ نتنياهو من السجن، وتحميل الأخير مسؤولية ما أسمته المصادر كره الجميع لـ «إسرائيل» بسبب تصرفاته المجنونة. كان هذا عندما هددت حكومة الاحتلال بقصف الضاحية الجنوبية لبيروت. أما تصريحات ترامب التي تلت القصف فتضمنت عبارة واضحة: أنا مَن يتخذ القرارات. محاولة من ساكن البيت الأبيض لإظهار أنه صاحب اليد العليا في العلاقة مع تل أبيب، لكنها بالمعنى السياسي تعني العكس تماماً.

عندما يُضطر رئيس دولة عظمى للصراخ بوجه رئيس وزراء أجنبي فهذا يعني أن الأخير لا يتعامل مع حليفه بالاحترام المطلوب، وأنه متمرد على كل التفاهمات إن وجدت، ويعني بالضرورة أيضاً أن رئيس الدولة العظمى التي سبق وأطاحت بحكومات ورؤساء دول كثيرة في العالم، يقف حائرا أمام الطرف الذي يزعم أنه الأضعف في العلاقة. وفي هذه النقطة يمكن تفسير المشهد بأن ترامب على الرغم من منصبه السياسي القوي جداً في العالم «يريد ان يكبح جماح» على نتنياهو !

التفسير السابق يخضع لمسلَّمة أن تفاصيل الاتصال، والتصريحات التي يقولها ترامب «صادقة تماماً»، بمعنى أن هناك خياراً أن ترامب ومَن نقل عنه غضبه من نتنياهو يكذبون بهذا الشأن، وأن كل ما جرى ويجري من تصعيد مؤخراً ما هو إلا مسرحية لتبرير العودة إلى الحرب كمخرج من اتفاق لا يلبي الأهداف الأمريكية الإسرائيلية للحرب. مع التشديد على أن أهداف الجانبين تباينت كثيراً مع استمرار المعركة. لكن هذا ينفي صفة «الجنون» عن نتنياهو، ليحل محلها الممثل الذكي، الذي يرمي بآخر أوراقه وأوراق كيانه في مواجهة يعرف أن انتهاءها بالنتائج الحالية يعني -ربما- بداية نهاية النفوذ الأمريكي وتغير شكل الوجود الإسرائيلي في المنطقة، على أقل تقدير.

وللتذكير فإن التصعيد الجديد جاء عقب العدوان الإسرائيلي على الضاحية الجنوبية لبيروت والرد الإيراني بقصف الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ثم سقوط طائرة الأباتشي الأمريكية فوق مضيق هرمز، الذي أعلنت واشنطن فوراً مسؤولية طهران عنه قبل أن تنفي إيران بشكل حازم، واستدعى رداً أمريكياً وإيرانياً متبادلاً قبل أن يتم تحديد فكرة هل هو «سقوط» أم «إسقاط». الحكم الأمريكي المسبق على الأمر يعني أن واشنطن لا تريد مفاوضات بمخالب مقلَّمة، والإسقاط يحتمل أن يكون طرف آخر هو مَن نفَّذ. السؤال هنا يقود إلى صاحب المصلحة الحقيقية في التصعيد بعد ما جرى في بيروت! لكننا هنا لا نريد الدخول في تحليل عميق غير مدعوم بالأدلة!

وإذا كان ترامب فعلاً يريد أن يُصبح هو صاحب القرار وليس نتنياهو، فالخطوات بسيطة جداً، أولها الاستجابة للمصلحة الأمريكية وصوت الشعب في الداخل ووقف دعم «إسرائيل» الأعمى بأموال دافعي الضرائب مثلاً، ووقف الدفاع عن «إسرائيل» ومحاولة طمس جرائمها في فلسطين وعموم المنطقة، وهذا من شأنه إرغامها على أن تنخرط بشكل جدِّي في مفاوضات حقيقية وإيجاد حلول لكل القضايا العالقة منذ نشأة هذا الكيان على أرضنا العربية، ليس في الملف الإيراني فقط، بل في القضية الفلسطينية أيضاً.

ختاماً، يحاول كثير من المحللين العرب والغربيين قراءة المشهد وتوقُّع مآلات الأمور وفق السيناريوهات الجارية أو المُحتملة. الكاتب الأمريكي توماس فريدمان في مقال بصحيفة نيويورك تايمز يخلُص إلى أن المواجهات الجارية على أكثر من جبهة في المنطقة منذ السابع من أكتوبر 2023 هي «حرب خسرها الجميع»، لكن الكاتب يتجاهل عن غير قصد أو عن قصد ربما أسباب هذه الحرب المستمرة، وهوية الطرف الذي ارتكب الإبادة الجماعية في غزة وجرائم الحرب في لبنان ، ويتجاهل أن نسبة الخسارة عند المعتدي تفوق النسبة عند مَن تم الاعتداء عليه ولم يكن يملك خياراً إلا الرد والدفاع عن نفسه. وعليه فإنه يكون الجميع خاسراً لأن هذا هو منطق الحروب السيِّئ، إلا أن الخاسر الأكبر هو مَن وضع سقوفاً عالية للحرب، ولم يستطع تحقيق أي منها، ومَن استخدم الحصار والتجويع سلاحاً، وانتهى به الأمر إلى استجداء فتح مضيق كي لا يفقد شعبيته التي تنهار يومياً، وكي لا يخسر انتخاباته النصفية، ذلك مع التأكيد على أننا نقرأ أن مآلات الأشتباك المحسوبة قد قادت لاتفاق يحفظ مكانة ترامب الشخصية وبذات الوقت يحفظ بقاء إيران كدولة إقليمية لا يمكن تجاهلها ، وسيكشف الاتفاق تلاقي مصالح الطرفين وخروج نتنياهو الحاسر من رهان تغيير الشرق الأوسط .0

عنف المستوطنين: أداة سياسية لإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية

بقلم: د. معتصم عادل محسن

لم يعد الحديث عن عنف المستوطنين في الضفة الغربية مجرد حديث عن أحداث أمنية متفرقة أو اعتداءات فردية معزولة، بل بات يرتبط بشكل مباشر بسياق سياسي أوسع يتصل بطبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فمع تزايد الاعتداءات خلال السنوات الأخيرة، يبرز تساؤل جوهري حول ما إذا كانت هذه الممارسات تمثل مجرد تجاوزات فردية أم أنها أصبحت جزءًا من واقع سياسي يهدف إلى إعادة تشكيل الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية في الضفة الغربية.

لقد تحولت الضفة الغربية إلى ساحة صراع مفتوح بين مشروعين متناقضين، الأول يتمسك بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967، والثاني يسعى إلى تكريس واقع استيطاني يجعل من هذا الهدف أكثر صعوبة مع مرور الوقت، وفي قلب هذا الصراع تبرز اعتداءات المستوطنين كأحد أهم الأدوات المؤثرة في رسم الوقائع على الأرض.

وعلى مدار عقود، قدمت اعتداءات المستوطنين في الخطاب الإسرائيلي الرسمي على أنها أعمال يقوم بها أفراد متطرفون لا يمثلون السياسات الحكومية، غير أن التطورات الميدانية المتلاحقة دفعت العديد من الباحثين والمراقبين إلى إعادة النظر في هذا التفسير فالتوسع المستمر للبؤر الاستيطانية، وتزايد الهجمات على القرى الفلسطينية، واستهداف المزارعين وممتلكاتهم، كلها مؤشرات دفعت المحللين إلى اعتبار هذه الاعتداءات جزءًا من بيئة سياسية تسعى إلى خلق حقائق جديدة على الأرض. وفي هذا السياق، يصبح العنف وسيلة غير مباشرة لتحقيق أهداف يصعب الوصول إليها عبر الأدوات السياسية التقليدية.

فالنتيجة العملية لهذه الاعتداءات تتمثل في تقليص الوجود الفلسطيني في مناطق معينة، وإضعاف قدرة السكان على استغلال أراضيهم الزراعية، وخلق حالة من عدم اليقين تدفع بعض العائلات إلى مغادرة المناطق الأكثر عرضة للاستهداف.

وعند دراسة خريطة الاعتداءات، يلاحظ أنها تتركز غالباً في المناطق المصنفة (ج)، التي تشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية وتتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة.

هذه المناطق تضم معظم الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية والمساحات المفتوحة التي يمكن أن تشكل الامتداد الجغرافي لأي دولة فلسطينية مستقبلية. ولذلك يرى عدد من المحللين أن السيطرة الفعلية عليها تمثل هدفاً استراتيجياً للمشروع الاستيطاني.

ومن هنا يمكن فهم سبب تركز الاعتداءات في محيط القرى الزراعية والتجمعات البدوية والمناطق الريفية القريبة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، فالضغط على السكان في هذه المناطق لا يقتصر تأثيره على الأفراد فحسب، بل يمتد إلى مستقبل الخريطة السياسية بأكملها.

في العلوم السياسية، يُستخدم مصطلح «فرض الوقائع على الأرض» لوصف السياسات التي تهدف إلى خلق واقع جديد يصعب تغييره في المستقبل.ويبدو أن ما يجري في أجزاء واسعة من الضفة ينسجم مع هذا المفهوم، فكل بؤرة استيطانية جديدة، وكل طريق يُعبد لخدمة المستوطنات، وكل منطقة يتراجع فيها الوجود الفلسطيني نتيجة الضغوط المتواصلة، يساهم في تكوين واقع جغرافي وسياسي جديد.

ومع مرور الوقت، تتحول هذه الوقائع إلى معطيات يصعب تجاوزها في أي مفاوضات سياسية مستقبلية، لذلك لا ينظر كثير من الخبراء إلى اعتداءات المستوطنين باعتبارها مجرد أحداث أمنية، بل باعتبارها جزءاً من معركة أوسع تتعلق بالسيادة والحدود ومستقبل الأراضي الفلسطينية.

ويمثل تصاعد عنف المستوطنين تحدياً مباشراً لفكرة حل الدولتين التي طالما شكلت أساس الجهود الدولية لحل الصراع، فكلما توسعت المستوطنات وتزايدت البؤر الاستيطانية وتراجعت قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم، أصبحت إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً أكثر تعقيداً. ويرى العديد من الباحثين أن استمرار هذا المسار قد يؤدي إلى إعادة صياغة طبيعة الصراع نفسه، من صراع حول الحدود والدولة إلى صراع حول الحقوق السياسية والمدنية داخل مساحة جغرافية واحدة، وهذا التحول يحمل تداعيات استراتيجية عميقة ليس فقط على الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما على المنطقة بأكملها.

ورغم الانتقادات المتكررة التي تصدر عن منظمات حقوق الإنسان وعدد من الحكومات والمنظمات الدولية تجاه اعتداءات المستوطنين، فإن تأثير هذه المواقف على الأرض ما زال محدوداً، ويعود ذلك إلى عوامل متعددة، من بينها تعقيدات المشهد السياسي الدولي، والانقسامات داخل المجتمع الدولي بشأن آليات التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إضافة إلى التحولات الإقليمية والدولية التي دفعت القضية الفلسطينية أحياناً إلى مراتب متأخرة على سلم الأولويات العالمية، لكن في المقابل، فإن استمرار التوتر في الضفة الغربية يعيد هذه القضية إلى الواجهة باستمرار، خاصة عندما تؤدي الاعتداءات إلى تصعيد أمني واسع أو تؤثر على الاستقرار الإقليمي.

الضفة تقف اليوم أمام مرحلة مفصلية في تاريخها السياسي، فالتغيرات المتسارعة على الأرض لا تقتصر على الجوانب الأمنية أو الإنسانية، بل تمتد إلى إعادة تشكيل الواقع الجغرافي والديموغرافي والسياسي، وفي ظل غياب أفق سياسي واضح، واستمرار التوسع الاستيطاني، وتصاعد اعتداءات المستوطنين، تتزايد المخاوف من أن تصبح الوقائع الجديدة أكثر رسوخاً وقد يغير شكل الصراع ومستقبله لعقود.

هذا ولم يعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية مجرد ملف حقوقي يُوثَّق في تقارير المنظمات الدولية، ولا مجرد أحداث أمنية عابرة تتصدر عناوين الأخبار لساعات ثم تغيب عن المشهد، فالمتابع لتطورات السنوات الأخيرة يدرك أن ما يجري على الأرض يتجاوز حدود الاعتداءات الفردية ليصبح جزءًا من معركة سياسية مفتوحة حول السيطرة على الجغرافيا الفلسطينية وصياغة مستقبلها.

إن خطورة هذه الظاهرة لا تكمن فقط في الخسائر البشرية والمادية التي تخلفها، بل في قدرتها على إنتاج واقع جديد تدريجيًا، واقع تُفرض فيه معادلات سياسية وديموغرافية قد يكون من الصعب تغييرها مستقبلاً. فكل شجرة تُقتلع، وكل أرض تُهجر، وكل تجمع فلسطيني يُدفع نحو الانكماش أو الرحيل، يشكل حلقة في سلسلة أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل المشهد في الضفة الغربية.

وفي ظل استمرار حالة الجمود السياسي، تبدو الضفة الغربية اليوم أمام مرحلة حاسمة من تاريخها، مرحلة تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية مع الأهداف السياسية والاستراتيجية بصورة غير مسبوقة، وبينما تتراجع فرص التسوية السياسية وتتزايد الوقائع المفروضة على الأرض، يبرز سؤال جوهري يفرض نفسه على صناع القرار والمجتمع الدولي: إلى أي مدى يمكن أن يستمر هذا المسار دون أن يقود إلى انفجار أوسع يعيد رسم معادلات الصراع في المنطقة بأسرها؟

إن مستقبل الضفة الغربية لن تحدده المفاوضات وحدها، بل ستحدده أيضًا الوقائع التي تُصنع يوميًا على الأرض. لهذا فإن التعامل مع عنف المستوطنين لم يعد مسألة إنسانية أو قانونية فحسب، بل أصبح قضية سياسية بامتياز ترتبط بمستقبل القضية الفلسطينية، وبإمكانية تحقيق سلام عادل ومستدام، وبشكل النظام السياسي الذي سيتشكل في هذه الأرض خلال العقود القادمة. ومن هنا، فإن الصمت على هذه الظاهرة لا يعني فقط تجاهل معاناة الفلسطينيين، بل قد يعني القبول الضمني بتحولات استراتيجية قد تغير وجه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى الأبد.

بقلم: ليال قديح

انتخابات
المجلس الوطني فرصة تاريخية لاستعادة الوحدة وتجديد الشرعية

تشكل الانتخابات المرتقبة للمجلس الوطني الفلسطيني محطة وطنية مفصلية في تاريخ شعبنا الفلسطيني، ليس فقط لأنها تتيح تجديد الشرعيات والمؤسسات الوطنية، بل لأنها تمثل فرصة حقيقية لإعادة بناء البيت الفلسطيني على أسس ديمقراطية وتشاركية، وتعزز وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات ضمن إطار وطني جامع يحفظ الحقوق والثوابت الوطنية.

لقد مرت القضية الفلسطينية خلال العقود الماضية بمراحل معقدة وصعبة، ترافقت مع تحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية كبيرة أثرت على واقع الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية. وفي ظل هذه الظروف، برزت الحاجة إلى إعادة تفعيل المؤسسات الوطنية وتجديد شرعيتها عبر انتخابات ديمقراطية تتيح للشعب الفلسطيني التعبير عن إرادته واختيار ممثليه بصورة حرة وشفافة.

ويكتسب المجلس الوطني الفلسطيني أهمية استثنائية باعتباره برلمان الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، والمرجعية السياسية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية. فالمجلس الوطني لا يمثل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقط، بل يمثل أيضاً ملايين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء والشتات المنتشرين في مختلف أنحاء العالم. ومن هنا فإن أي عملية انتخابية للمجلس الوطني يجب أن تنطلق من مبدأ الشمولية والتمثيل العادل لكافة التجمعات الفلسطينية دون استثناء.

لقد أثبتت التجارب السابقة أن أي مؤسسة وطنية لا تستمد شرعيتها من مشاركة أبناء الشعب الفلسطيني كافة تبقى معرضة للضعف وفقدان الثقة الشعبية. ولذلك فإن الانتخابات القادمة يجب أن تكون فرصة لتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وإشراك مختلف القوى والفصائل والفعاليات الاجتماعية والشبابية والنسوية والمستقلين في عملية صنع القرار الوطني، بما يعكس التنوع الحقيقي للمجتمع الفلسطيني.

كما أن أهمية هذه الانتخابات لا تقتصر على اختيار أعضاء المجلس الوطني، وإنما تمتد إلى إعادة بناء الثقة بين المواطن الفلسطيني ومؤسساته الوطنية. فالشعب الفلسطيني يتطلع إلى مؤسسات أكثر فاعلية وقدرة على الدفاع عن حقوقه ومصالحه، وإلى قيادة وطنية تستمد قوتها من إرادة الناس ومن مشاركتهم الفعلية في رسم السياسات والبرامج الوطنية.

وفي ظل ما يتعرض له شعبنا من حرب مدمرة على قطاع غزة، واستمرار الاستيطان في الضفة الغربية، والاعتداءات المتواصلة على مدينة القدس ومقدساتها، ومحاولات فرض الوقائع على الأرض وتصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية، تزداد أهمية وجود مؤسسات وطنية موحدة وقوية وقادرة على مواجهة هذه التحديات.

إن الانتخابات يجب أن تكون مدخلاً حقيقياً لتعزيز الشراكة الوطنية، لا أداة للإقصاء أو الهيمنة أو الاستقطاب السياسي. فنجاح العملية الديمقراطية يتطلب احترام التعددية السياسية والفكرية، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المشاركين، وتوفير بيئة ديمقراطية تسمح بالتنافس الشريف المبني على البرامج والرؤى الوطنية.

كما أن مشاركة الفلسطينيين في الشتات تمثل ركناً أساسياً في نجاح الانتخابات المقبلة. فحق الفلسطيني في المشاركة السياسية لا ينفصل عن حقوقه الوطنية الأخرى، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير والاستقلال.

إن تجديد المجلس الوطني الفلسطيني يمثل خطوة مهمة نحو تجديد المشروع الوطني الفلسطيني نفسه. فالمؤسسات الوطنية القوية والمنتخبة ديمقراطياً قادرة على تطوير أدوات العمل السياسي والدبلوماسي والشعبي، وتعزيز الحضور الفلسطيني على الساحة الدولية، والدفاع عن الحقوق الوطنية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

إن شعبنا الفلسطيني يستحق مؤسسات وطنية منتخبة وقادرة على تمثيله والدفاع عن مصالحه، ويستحق أن يكون له صوت مسموع في كل مكان يوجد فيه. ومن هنا فإن إنجاح انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع، لأنها ليست مجرد استحقاق انتخابي، بل خطوة استراتيجية نحو استعادة الوحدة الوطنية وتجديد الشرعية وتعزيز صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال ومشاريع التهجير والضم والتصفية.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور